لماذا القلق الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية؟

باسل طلوزي

أصدّق نفتالي بينت حين يبدي قلقه من انهيار السلطة الفلسطينية، حتى وإن سبقته الإدارة الأميركية في هذا القلق. وحذّرت إسرائيل من مغبة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للسلطة، غير أن قلق بينت هو الأهم؛ لأنه يصدر من العدوّ المباشر، الذي يفترض فيه ألّا يبدي قلقاً على خصمه، أو، على الأقل، لا يعبر اكتراثاً لانهياره، إن لم يكن مغتبطاً بذلك، ولا سيما إذا تذكّرنا أنّ السلطة الفلسطينية كانت تدعى قبل ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، بصرف النظر عن الفصل البائت القائم حالياً بين الطرفين؛ إذ يكفي أن تكون السلطة قادمة من رحم الفصيل الأكبر (فتح) لتمثّل ثلثي المنظمة إن لم يكن أزيد. غير أنّ ما يبعث على التساؤل، هو عن دوافع هذا القلق الذي تبديه إسرائيل للمرة الأولى منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، والذي يمكننا أن نستبعد منه أيّ سبب يتعلق بإخفاق السلطة في أداء مهامها الموكولة إليها، لأنّه لن يكون سبباً مقنعاً، ولا سيما للشعب الرازح تحت «كنف» هذه السلطة، إذ في وسع أيّ فلسطيني بسيط في مناطق السلطة أن يدحض هذا الافتراء، بالقول إنّ أداء السلطة ناجح تماماً، خصوصاً في الملف الأمني حصراً، وهو الذي يهمّ إسرائيل، فقد أدت السلطة ما عليها بكلّ «أمانة»، ونفذت بنوده بدقة متناهية، وكانت علاقة «الدم» التي ربطت بين الشاباك والمخابرات الفلسطينية أقوى من أن يفصم عراها «فارّ» من وجه «عدالة» الحاكم الصهيونية وقوائم المطلوبين للشرطة الإسرائيلية. ويُحسب للسلطة أنّها تمكّنت من تطويع الفلسطينيين في مناطقها، بالكبت والقمع والتضييق، وكفت إسرائيل عناء هذه الأشغال الشاقة التي كانت تتحملها قبل مجيء السلطة، ما يعني انتفاء مبرّر الإخفاق في هذه المهمة الاستراتيجية، أيضاً. ولو حاولنا الولوج من باب «الاقتصاد» الذي تتذرّع به الولايات المتحدة، فهي ذريعة مردودة أيضاً؛ لأنّ المطلوب في هذا الجانب، حصراً، أن تكون السلطة ضعيفة اقتصادياً، فمنذ البداية كان المطلوب سلطة مشّة خارجياً، وحديدية داخلياً، تنفذ ولا تخطط، تحافظ على بنادقها التي ورثتها عندما كانت «ثورة»، لكن مع تحويل الفوّهات عن العدو إلى الشعب عندما أصبحت «سلطة»، كان مطلوباً باختصار تحويل الثورة، بكلّ قواعدها وخنادقها ورجالها، إلى «مخفر شرطة»، لكن مع إسباغ بعض الهيلمة الزائفة عليها، بمنحها صفة «سلطة»، وجعل قادتها رؤساء، ووزراء، وجنرالات. كان المطلوب أن تكون حكومة بلا دولة، وأرضاً منزوعة الجغرافيا، يحقّ للمانح أن يهتك حدودها متى عنّ له الاقتحام، فلماذا، إذاً، هذا القلق «الاقتصادي» على سلطةٍ لا تملك أي مقومات اقتصادية، باستثناء المنح والمساعدات الخارجية؟

ربّ مجيبٍ أنّ هذه المساعدات والمنح هي المعضلة؛ لكونها لا تُنفق على الأوجه المخصصة لها، بل تذهب إلى قنوات الفساد وشراء الذمم والمحسوبيات. وفي هذا لا أحد يستطيع الإنكار، غير أنّ في وسع قادة السلطة أن يقدّموا إجابات مفحمة، لأنّ هذه القنوات هي أعمدة السلطة ذاتها، وهي ما يحفظ ديمومتها؛ فالمطلوب ليس بناء المصانع والمزارع والمدارس، بل بناء طبقةٍ من المنتفعين والوجهاء، أو دعم من هو قائم منهم لجعلهم خطّ دفاع يقي السلطة غضب الشعب، بعد ربط مصيرهم بمصير السلطة نفسها، والأمر ذاته ينطبق على طبقة الموظفين الجدد، الذين كانوا ثوار الأمس، ممن أصبحوا ينتظرون رواتبهم الشهرية أزيد مما يترقبون تحرير فلسطين. عموماً، لا يحصد بينت وزعماء إسرائيل ما زرعته أيديهم من سلطةٍ أريد لها أن تكون محض واجهةٍ متهتّكة تمرّر المخططات والصفقات، وتسوّغ لمن يريد التطبيع مع العرب أن يطبّع، ولا يحق لبينت أن يقلق على «طفلة» ولدت منذ البداية مشوّهة، ومصيرها هو الانهيار الحتميّ، إن لم يكن لعوامل «اقتصادية»، فلأخرى شعبية فهمت اللعبة جيداً، وعرفت أن لا حائل بينها وبين فلسطين إلّا هذه «السلطة» الدمية.

الشباب الأردني وتحدّي العمل الحزبي

محمد أبو رمان

حظيت بدعوة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني - الجناح الشبابي، يوم الجمعة الماضي، إلى ملتقى شبابي ضم مئات من شباب الحزب، ومريديه، وكان الهدف منه التمهيد للمرحلة المقبلة، عبر تطوير قدرات الحزب في الاشتباك مع جيل الشباب وقضاياه وأولوياته وهمومه، وقد أُعلن إطلاق مدرسة أو أكاديمية لتدريب الشباب وتأهيلهم مع بداية العام المقبل. تأتي خطوة الحزب ضمن حراك ملحوظ في المشهد السياسي الأردني، منذ إطلاق مخرجات لجنة تحديث المنظومة السياسية، التي قبلت المعادلة رأساً على عقب، عبر التشديد على تحوّل جوهري في سياسات الدولة نحو دمج الشباب في العمل العام والسياسي، وتشجيع الشباب الأردني على الانخراط في الأحزاب السياسية، ضمن حزمةٍ من التشريعات والسياسات الجديدة التي تعزّز من حضور الأحزاب في الحياة البرلمانية، وتقول، بصورة واضحة جلية، إنّ الحكومات ستصبح برلمانية حزبية، ضمن خطة متدرجة تبدأ اليوم، وتحقق أهدافها بعد عقد. ما الذي يجعلنا متأكدين من أنّ توصيات اللجنة ليست مشابهة لما سبق من لجان وصلت مخرجاتها إلى الأدراج، من دون تحقيق اختراق جوهري في الحياة السياسية؟ لأسبابٍ متعددة، في مقدمتها أنّ هنالك إصراراً ودفعاً واضحاً من الملك نفسه نحو التوغل في هذا المسار السياسي الحزبي، ولترسّخ قناعة لدى نخبة في دوائر القرار اليوم بضرورة إحداث نقلةٍ نوعيةٍ في الحياة السياسية، تردم الفجوة المتنامية بين مؤسسات الدولة والشارع، بعد أزمات داخلية عديدة، أكّدت ضرورة تجديد النخبة السياسية وإيجاد مناخات سياسية مناسبة لجيل الشباب للتعبير عن اتجاهاتهم ومواقفهم، بديلاً للاحتجاج في الشارع أو الهروب نحو الجماعات الدينية المتشدّدة. في ضوء القناعات والتصورات الجديدة، تؤكّد لقاءات الملك المتكررة، وخطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة في الأسبوع الماضي، على الجدّية هذه المرة في التغيير المتدرج نحو تغيير مسار الحياة السياسية في البلاد. والتحدّي الحقيقي اليوم في هدم الجدران النفسية والثقافية التي تحول بين الشباب والعمل الحزبي، وإيجاد الآليات المناسبة لذلك، وهو ممارٌ معاكس تماماً للعقود السابقة حينما كان العمل الحزبي، في العالم العربي عموماً، يمثّل «تابو» يخشى الجميع من الاقتراب منه. تجادل طبقة من السياسيين، بخاصة الجيل القديم، بعدم إمكانية القيام بهذا التحوّل، بذرائع متعدّدة، منها أنّ جيل الشباب اليوم مشغول في أولوية تأمين حياة كريمة، ومكافحة غمار التجربة الحزبية، بدعوى عدم امتلاك المهارات والقدرات المناسبة لذلك! بالضرورة، مثل هذه الحجج لا تصدر عن وعي حقيقي بالتحولات العميقة والجذرية التي حدثت لجيل الشباب، وبرزت تجلياتها منذ عقد من الربيع العربي، عبر الاحتجاجات الشعبية التي قادها الشباب المثقف والمعولم، الذي أعاد صوغ المجال السياسي، وأبدع في بناء استراتيجيات وتكتيكات جديدة في التغيير السياسي، مستثمراً ما يوفره العالم الافتراضي من فرص هائلة للتعبير والعمل والتغيير، لم تكن متوافرة للأجيال السابقة، وتمنح القدرة على مواجهة الأساليب التقليدية للحكومات العربية التي طالما وقفت ضد انخراط الشباب في العملين، الحزبي والسياسي. أردنياً، على الرغم من الإقرار، بداية، بأن أولوية الشباب هي بالفعل البطالة ومحدودية فرص العمل، فذلك لا ينفي أن لدى شريحة واسعة من هذا الجيل تعطشاً ورغبة في العمل السياسي والحزبي، بل هنالك آلاف منهم تلقوا تدريبات مكثفة خلال الأعوام الماضية، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، على العمل العام والمنظّم، ولديهم مهارات ملحوظة في هذا المجال، وينتظرون الفرصة المناسبة لولوج الملعب السياسي. إذاً، فكّ شيفرة التحام الشباب الأردني بالشأن العام والولوج إلى السياسة من بوابة الأحزاب السياسية يتطلب خطة عمل تقوم على تجسير الفجوة بينهم وبين الأحزاب السياسية (فجوة عالمية اليوم، بالمناسبة)، من خلال تطوير قدرات الأحزاب نفسها ومساعدة الفاعلة منها في الوصول إلى جيل الشباب، والتحوّل نحو خطابات برامجية قادرة على أن تفهم هذا الجيل وتتفاعل معه من زاوية، وتمكين الشباب من الانخراط في العمل الحزبي المناسب لهم.

بريطانيا تعلن حرباً على الفلسطينيين عنوانها حماس

لميس اندوني

ليس مشروع القانون البريطاني، وقرار الداخلية البريطانية، حظر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) واعتبارها منظمة إرهابية، موجهاً إلى الحركة فحسب، بل هو كل ضد كل الفلسطينيين، ويقدّم حماية لجرائم إسرائيل، ويحاول إعطاء شرعية لعدوان إسرائيل المتكرر على قطاع غزة، بل لكل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني. ولذا من المهم فهم أبعاده وعدم الوقوع في فخ ردات فعل الانقسامات الفلسطينية الفصائلية أو الخلاف العقائدي مع «حماس»، سواء من منطلق علماني أو تحالفات اقليمية.

المسألة أكبر وأخطر من أي خلاف مع حركة حماس، فتجريم العمل المقاوم الفلسطيني، أيا كان شكله والجهة الموجهة له، هو ضربة لكل أشكال المقاومة، والأهم لحق الشعب الفلسطيني في استخدام الوسائل كافة في كفاحه التحرّري، والذي نص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة، وهي محاولة بريطانية رسمية للمساواة بين الجرائم الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية، فالبوم «حماس» وغدا كل الفصائل الفلسطينية التاريخية، بل الحركات المستقبلية.

لا ننتظر كثيرا من بريطانيا التي لم تتحمّل مسؤوليتها التاريخية عن تبعات إصدار وعد السير أرثر بلفور، عام 1917، قيادة الحركة الصهيونية «بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين»، بل حرصت على أن يكون مرجعية لقرار الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي أصدرته هيئة الأمم، فلا نستطيع فصل وعد بلفور وسياسات الانتداب الاستعمارية في قمع رفض الفلسطينيين ومقاومتهم المشروع الاستيطاني الصهيوني الزاحف على قراهم ومدنهم وأراضيهم، والضرب بالحديد والنار لإطفاء جذوة ثورة عام 1936، من قتل وتشنيع وسجن وتعذيب المقاومين حماية للمشروع الاستيطاني الإحلالي. لم نتوقع أن يهتز ضمير المؤسسة الرسمية البريطانية فجأة، خصوصا في عهد حكومة يمينيين من حزب المحافظين، ولا نتوقع أن تعتذر عما جاء به جيروت الإمبراطورية لمّا أقدمت على خطيئة وعد بلفور، وليس متوقعا استعدادها لتعويض الشعب الفلسطيني عن تشريده من أرضه ووطنه، والمطالبة باعتذار وتعويض مالي هو حق للشعب الفلسطيني يجب عدم التخلّي عنه، لكن ما يحدث هو إمعان في الجريمة بأشكال أخرى، لحماية الدولة الصهيونية من تطرّفها وجرائمها، ومن الملاحقة القانونية، ولو على المجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد أهل قطاع غزة، بتبرير الحرب الوحشية أولا، ومعاقبة الضحية بدلا من القاتل ثانياً.

نصّ القرار الذي أعلنته وزيرة الداخلية البريطانية، بريتي باتيل، على جعل خطر حركة حماس قضية أمن وطني وداخلي؛ فالكلام عن حماية اليهود داخل بريطانيا تحريض مباشر ضد الفلسطينيين في بريطانيا، فالبريطاني لن يفرّق بين أعضاء «حماس» أو «فتح» أو أي حركة أخرى، بل هو تحريض غير مباشر ضد حركات التضامن مع الفلسطينيين ومقاطعة إسرائيل (بي دي إس) وأعضائها من جميع الجنسيات، بمن فيهم البريطانيون، ومحاولة واضحة لترهيب البريطانيين من الانضمام للحركات المؤيدة للفلسطينيين والمناوئة لإسرائيل، وبالتالي، وقف تمدّدها في الجامعات والمؤسسات والمجتمع البريطاني. إذ ليس من قبيل المصادفة أن قرار الوزيرة، جاء بعد أيام من احتجاج طلابي ضد السفيرة الإسرائيلية، تسيبي حوتوفيلي، لدى خروجها من مدرسة لندن للاقتصاد، وهي جامعة بريطانية رفيعة المستوى، واتهام حكومتها بممارسة الأبارتهايد (الفصل العنصري) وتردد شعارات مساندة للفلسطينيين. ليلتها أعلنت الوزيرة البريطانية عن «اشمئزازها» من المشهد، واتهمت المظاهرة «بالعداء للسامية»، وهي تهمة جاهزة لشيطنة كل من ينتقد إسرائيل، على الرغم من أنه لا علاقة لهذا المصطلح بجذور القضية الفلسطينية أو بنضال الشعب الفلسطيني، بل تمت صياغته في أوروبا، واستُعمل لتبرير العداء للمجازر والمحرقة النازية ضد اليهود «باعتبارهم عرقا متدنيا لا يرقى إلى صفاء العرق الآري الأبيض»، ولذا لا مكان لهم في أوروبا. وقد استُعملت التهمة كثيرا خلال هبّة أيار الفلسطينية. وللأسف، استعملته أيضا شخصيات تقول إنها تؤيد الشعب الفلسطيني، لكنها على استعداد لرمي التهمة في وجه أي شخصية أو قوى شجاعة تسمّي الدولة الصهيونية وجرائمها باسمائها الحقيقية، قوة استيطانية عنصرية إحلالية. وتم توظيف مصطلح «معاداة السامية» لمحاربة رئيس حزب العمال السابق، جيريمي كوربن، لأنه مثّل سابقة بين رؤساء الحزب بالتزامه دعم حقوق المضطهدين والشعوب المستغلّة، بل أصبح هو نفسه مكافحا ضد السياسات البريطانية، وتواطؤ المؤسسة الرسمية مع إسرائيل.

هنا، لا بد من التشديد على أنه لا يمكن الفصل بين القرار البريطاني ضد حركة حماس ونجاحات حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وبالأخص حركة مقاطعة إسرائيل (بي دي إس) في إجبار شركات وجامعات على سحب استثماراتها داخل إسرائيل، ومقاطعة مؤسسات إسرائيلية، ولا يمكن الفصل بين القرار وإنجازات هبة أيار ونجاح الفلسطينيين في كل مكان، ولكن على أرض فلسطين بشكل خاص، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لفضح جوهر الإجراءات الإسرائيلية من تهجير قسري، باعتباره جزءا من عملية تهويد القدس واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، ونجاح الفلسطينيين في غزة، بتأييد فئات واسعة وجديدة في الغرب، بل في العالم. ولكننا شهدنا، خلال هبّة أيار، محاولاتٍ لتحميل المقاومة الفلسطينية المسلحة (سيما حركة حماس) المسؤولية عن سقوط ضحايا الغارات الإسرائيلية المدمرة على قطاع غزة، ومحاولات لنسج قصص وهمية عن مبرّرات قصف الأبراج السكنية والمكاتب الإعلامية في غزة، لوضع اللوم على «حماس» والفصائل الفلسطينية في القطاع، وتحميلها مسؤولية التدمير الإسرائيلي للعمارات السكنية وقتل الأطفال. ولم تكن تلك المحاولات مجرّد تكتيك إعلامي لمواجهة الإدانات ضد إسرائيل، بل لتمييع أي قضية رفعها وبرفعها الفلسطينيون ضد إسرائيل لدى محكمة الجنايات الدولية، إضافة إلى تعميق الشقّ بين الفلسطينيين.

لا بد من إشارة إلى موقف ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بريطانيا، حسام زملاط، الذي يرفض الانزلاق في أي محاضرة أو مقابلة تلفزيونية عن موضوع إدانة حماس، بل يركز ببمهارة على الجرائم الإسرائيلية. وهذا واجبه، لكننا وصلنا إلى مرحلة أصبحنا نرى الموقف الوطني الشجاع من مسؤول فلسطيني ظاهرةً نتوقف عندها، مقارنة بتخاذل معظم المسؤولين الفلسطينيين. ولأن موقف زملاط خلال هبة أيار كان مهمّا، بل ساهم في صد محاولات شيطنة المقاومة الفلسطينية إعلاميا وسياسيا في بريطانيا، ونتوقع موقفا مماثلا منه الآن، المهم أن تستوعب منظمة التحرير والسلطة الوطنية خطر القرار البريطاني وأبعاده. كما أن من المهم موقف المثقفين العرب والفلسطينيين، سيما ممن يختلفون مع «حماس»، فليس من مجال حاليا لضيق أفق أو مصالح فئوية، بل المطلوب مواقف واضحة من الجميع. ويجب ألا ننسى أن الولايات المتحدة لم تلغ قانون اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية إرهابية، على الرغم من اتفاقية أوسلو وكل الاتفاقيات، وتستطيع تفعيل القانون متى تريد وكيفما تريد. ولا ننسى أن إسرائيل وأميركا منهمكتان في تجريم الشعب الفلسطيني، من خلال الضغط على السلطة لوقف رواتب الأسرى وأسر الشهداء، وتجريم المنظمات الحقوقية الفلسطينية، فالقرار البريطاني يستهدف كل الفلسطينيين، وإذ لم نع ذلك خسرنا معركة مهمة.

(كاتبة من الأردن)

كاريكاتير عنمان عبيد

في البحث عن «ميتافيرس» عربي

خليل العناني

على مدار الأسابيع الماضية، أصبحت كلمة «الميتافيرس» جزءاً من الخطاب اليومي عالمياً ومحلياً، منذ أطلقها مؤسس شركة «فيسبوك» ورئيسها، مارك زوكربيرغ، حين تحدّث عن النقلة الجديدة في عالم الإنترنت. و«الميتافيرس» تقنية جديدة تجمع بين العالمين، الواقعي والافتراضي، والإنترنت، وسيتم من خلالها دمج هذه العوالم الثلاثة في عالم واحد فقط، وذلك عبر تقنيات «الواقع الافتراضي» virtual reality و«الواقع المعزّز» augmented reality من خلال ما يُعرف بالتكنولوجيا ثلاثية الأبعاد.

يعني، باختصار، سوف يكون بإمكاننا العيش في واقع افتراضي كامل، بشخومنا ولحومنا وشخوصنا وحواسّنا، وليس فقط بخيالنا وأذهاننا. وهو ما يمثل نقلة نوعية ليس فقط في المجال التكنولوجي، لكن أيضاً، وهذا هو الأهم، في تجاربنا وحياتنا اليومية. فمن المفترض، حسب هذه التقنية الجديدة، أن تتحوّل حياة البشر إلى مرحلة مختلفة ومغايرة من التفاعلات الحياتية والتجارب الشخصية، تتجاوز الإنترنت بشكله التقليدي، وكذلك تعيد تعريف وظائف الهواتف الذكية التي لن تتوقف فقط على الاستخدامات الحالية كالاتصال والتصوير والتواصل... إلخ. الأكثر من ذلك، وهذا هو الأخطر، سيكون بمقدور أيّ شخص أن يصنع عالمه الخاص به تماماً، وأن يعيش فيه، من دون الحاجة للآخرين. وبغض النظر عن الواقع الفعلي الذي يعيشه. وهي بالقطع تجربة ثورية، لكنها مخيفة في الوقت نفسه، إذ من شأنها أن تخلق عوالم «افتراضية» جديدة تماماً أبعد ما تكون عن الواقع. فحسب تقرير لموقع «سبوتنيك» الإخباري، سوف يصبح «كلّ نشاط إنساني في الواقع الحقيقي متاحاً بكلّ تفاصيله في العالم الافتراضي، الأمر الذي يعني أنّ الإنسان ربما يكون قادراً على البقاء في العالم الافتراضي فترات أطول، فهو إما مسترخياً في منزله الافتراضي، أو يمارس إحدى الألعاب أو الرياضات مع أصدقاء من مختلف أنحاء العالم، أو يعقد اجتماعات افتراضية أو يتسوّق ما يحتاجه من متاجر على الجانب الآخر من الكوكب».

أتذكر جيداً حين دخل الإنترنت عالمنا العربي، منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وكنّا، في ذلك الوقت، نقف مشدوهين أمام تلك الشاشة الصغيرة التي تأخذنا بمجرّد الضغط على لوحة المفاتيح من مكان إلى آخر، ومن موضوع إلى آخر، بشكل لم يستوعبه عقلنا وتجربتنا المحدودة في ذلك الوقت. أو أن تعرف أنك بكبسة زر واحدة يمكنك أن تنقل رسالة إلى شخص آخر يبعد عنك الآف الأميال، من دون أية تكلفة مالية. وبعدها بسنوات قليلة، ظهرت الهواتف الذكية (الجوّالة أو المحمولة حسبما يسميها بعضهم)، والتي نقلت التواصل والعلاقة بين البشر إلى مستوى جديد آخر لم نستوعبه أيضاً وقتها. وبالنسبة لنا في العالم العربي، سيكون «الميتافيرس» مطلباً شعبياً وجماهيرياً، وذلك ليس حباً في التكنولوجيا المتقدّمة، أو احتفاء بما يأتينا به زوكربيرغ، وإنما هرباً من الواقع الحقيقي الذي يعيشه يومياً المواطن العربي، ولربما يحتفي به مواطنو مصر وليبيا واليمن وسورية ولبنان والعراق والسودان وغيرهم من مواطني العالم العربي الذين سيحاولون الهرب من مشكلاتهم ومآسيهم وأوضاعهم الصعبة، سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، باتجاه عوالم «افتراضية» جديدة من صنع أيديهم، وحسب أحلامهم وطموحاتهم. وربما لن يمرّ وقت طويل، حتى يصبح لدينا «ميتافيرس» في كلّ بيت عربي، ولكلّ فرد من أفراد العائلة، لينفصل فيه شعورياً ونفسياً عن بقية أفراد عائلته وعن مجتمعه. وستكون من مصلحة الأنظمة السلطوية العربية أن توفر خدمة «الواقع المعزّز» مجانية، وذلك كي تساعد مواطنيها في الهرب من واقعهم المأساوي إلى واقع افتراضي متخيل، أي أننا نتجه بسرعة باتجاه مرحلةٍ يمكن أن نسميها «البوتوبيا الواقعية» والتي سوف تجمع بين الواقع والخيال، الحقيقي والمتخيل، الطبيعي والمصطنع. وهي مرحلة لن تبقى شيئاً على حاله، بل ستتداخل العوالم بعضها مع بعض، لتصعب علينا التفرقة بين ما هو حقيقي وما هو غير ذلك.

أما مكمن الخطورة في هذه التجربة الجديدة، فلا يتركز فقط في العيش في هذا العالم الموازي، لكن أيضاً في ما قد يحدثه من مشكلات ومتاعب نفسية وإنسانية كثيرة، نتيجة للفجوة الواسعة التي تفصل بينه وبين العالم الحقيقي الذي يعيشه المواطن العربي.

(أكاديمي مصري)

> سيكون بمقدور أيّ شخص أن يصنع عالمه الخاص به، وأن يعيش فيه، من دون الحاجة للآخرين

حسّون... ونقاش الهويات السورية

عمار ديوب

لم يُنظر إلى أحمد حسّون شيخاً حقيقياً في حلب، مدينته الأصلية، أو في دمشق بعد أن جاءها عضواً لمجلس الشعب مرتين، أو حين صار مفتياً للجمهورية عام 2005؛ وكان دائماً مقرّباً من أجهزة الاستخبارات السورية. هناك أيضاً، من يشكك بشهاداته الجامعية، وهو خرّيج الأدب العربي من جامعة الأزهر وليس خرّيج كلية الشريعة، أي ليس متبحّراً بعلوم الدين، وبالتالي لا يحق له أن يصبح مفتياً في حلب عام 2002 أو مفتياً عاماً للجمهورية.

قربه الشديد من الأجهزة الأمنية باعد بينه وبين المشيخة السنّية في عموم سورية، وليس في حلب فقط. أيضاً تبوؤه منصباً كبيراً، الإفتاء، زاد من العدائية له ضمن تلك المشيخة التي كانت بعض مرجعياتها مرجعية وازنة في العالمين، العربي والإسلامي، كمحمد سعيد رمضان البوطي مثلاً. مشكلة أحمد حسون أنّه بلا شعبية في حلب وبلا مشيخة كذلك. إذاً الرجل عارٍ من لباس الدين، رغم لفّته الثقيلة وحدْيته المنفق، وهو متحدّث بارع. كان العداء بداية في حلب، حين صار مفتياً هو مدير أوقافها، وحين صار مفتياً ازداد حدّة مع وزير الأوقاف محمد عبد الستار السيد. يميل ذلك العداء إلى كفة الستار، فهو المسؤول الأول عن كلّ شؤون المشيخة السنّية في سورية، وبالتالي لا مجال أبداً للحديث عن توازن ما بين الرجلين. وبعيداً عن العداء بين حسّون والسيد، سبباً لتفسير إلغاء منصب المفتي في سورية، يريد النظام مأسسة مؤسسة الإفتاء لغايات جديدة. وبالتالي، لا بد من التضحية بالمنصب قبل الرجل، لكنّ ترئرات الرجل، الساعي أبداً إلى السلطة، والراغب في إطاحة السيد هذا، كانت وبالاً عليه، فوُضع بعدما هُمش منذ 2018 في أسفل السافلين، كما توعد هو ذاته من هُجر من سورية. عُزل بفعل المرسوم التشريعي الذي أحيل فيه منصب المفتي على المجلس العلمي الفقهي، وبالتالي عليه أن يصمت ويحافظ على ثروته المالية، وما نهبه منذ تراوح من الأجهزة الأمنية زواجاً كاثوليكياً غير قابل للطلاق.

تخوّف كثيرٌ من هذا المرسوم، ومن المجلس العلمي الفقهي إياه، ورأى كتاب إسلاميون أنّه يطيح هوية سورية الإسلامية السنية، وهو استكمال للتغير الديموغرافي الذي حدث على الأرض، أي أنّ المرسوم هو تتويجٌ وإمعانٌ في تغيير الهوية هذه. يضم المجلس شخصيات من كلّ المذاهب والأديان، لكنّ خطورته تكمن في المسيطر على السياسات العامة للدولة، فالمجلس تابع لوزارة الأوقاف، ويهمّش الدور الأساسي للمفتي السني، ويساويه بغيره، وبالتالي هناك مشكلة بالفعل هنا، لكن هل هذه المشكلة تحلّ عبر التمسّك بمنصب المفتي أو هيمنة المذهب السني، أم المشكلة تتمثل في إبعاد تلك المؤسسات عن الاستخدام عبر الدولة "منصب المفتي، أو المجلس الجديد هذا، أو سواهما" ورفض تسييس الأديان والطوائف لتعزيز السلطة عبر الأديان والطوائف.

ألم تكن وظيفة المفتي دائماً وأبداً الإفتاء وفقاً لآراء السلطة السياسية ومواقفها وحاجاتها، أو بما لا يتعارض معها، أو وفقاً لتعزيز الإسلام النصوصي. ماذا ربح السُنّة من منصب المفتي؟ مادّا سيخسرون أيضاً يفترض بالعقلاء النظر إلى هذه المسألة بعمق أكبر، وسواء أكانوا مؤيدين للثورة الشعبية 2011 أم سواهم، حيث الأساس في الدولة الحديثة رفض تسييس الدين، سلباً أو إيجاباً، إبعاد الدين عن الدولة هو احترام جذري له، ودفع الناس ليقيموا صلة مباشرة بالله أو بانبيائه أو بالنصوص الدينية، بل حتى مع المذاهب الدينية، والعكس صحيح، حيث كلّ علاقة بين الدين والدولة ستكون لمصلحة الدولة، وكلما كانت الأخيرة أقل ديمقراطية ومستبدّة سيكون الدين ضعيفاً ورجالاته ينطقون "بالنفاق والكذب" وبالتالي منطقياً يُفترض عدم الدفاع عن منصب المفتي من المعارضين من الإسلاميين.

هل ستتغير هوية سورية مع هذا الإلغاء، وهل هوية سورية إسلامية سنّية فقط، وهل عبر هذا المجلس تتهمش السُنة وتياراتها؟ التغيير الديموغرافي الذي حدث ويحدث، وكذلك التشيّع مثلاً، لن يغير من موقع الطائفة السنّية في سورية كثيراً، لكنّه يضيف هويات جديدة. لا يمكن المجلس العلمي الفقهي أن يتلاعب بالأكثريات والأقليات الدينية في سورية، فهو، بالأصل، وكما كان منصب المفتي سياسياً، سيكون المجلس من القماشة نفسها، وبعيداً للسلطة السياسية.

القراءة الأدق لموضوع منصب المفتي وسواه من الدولة تنطلق من هل نريد دولة حديثة أم دولة دينية. من يفضّلون المفتي والمجلس وكاتبنا من كانوا ينطلقون من تسييس كبير أو قليل للدين وللدولة القائمة أو المأمولة، ولنفترض هنا أنّ النظام سقط غداً، كيف سيتعامل أصحابنا الإسلاميون مع بقية الطوائف والأديان؟ إلا يحق لأيّ عاقل أن يفكر بهذا النحو، فكيف بالخائف والمذعور. ضمن ذلك، لا يفيد كثيراً النقاش في تغيير الهوية الدينية للأكثرية السورية، السنّية، وبالحفاظ على ثروته المالية، وما نهبه منذ تراوح من الأجهزة الأمنية زواجاً كاثوليكياً غير قابل للطلاق.

> من يفضّلون المفتي والمجلس وكاتبنا من كانوا ينطلقون من تسييس كبير أو قليل للدين وللدُولة القائمة أو المأمولة

للنقاش الذي أثاره المرسوم التشريعي فائدة واحدة، أنّه يحدّد "الفضائح" السورية إزاء الآخر والدولة والمستقبل وعلاقة السوريين بعضهم ببعض، وبعيداً عن أغراض النظام في ضبط كلّ المؤسسات الدينية تحت معطفه، وضمن أهداف قد تكون فعلاً لمصلحة سياسات تتعلق بتسهيل التشيّع، لكنّ المسألة لدى النظام تتعلق بضرب المشيخات كلّها، وتحديداً السنّية، وجعلها تابعة له تبعية كاملة، وهو ما بدأ به منذ عام 2000، وهذا ما يتطلب إنهاءً للصراعات العنيفة بين السيد وحسّون وأيّ شخصيات دينية أخرى.

لا يستطيع النظام عبر مجلسه تغيير الهوية الدينية لسورية، فهذه أصبحت منذ زمن بعيد إحدى هويات السوريين، ومهما كانت مذاهبهم، فهناك تغيير كبير في الهويات، وهناك هويات جديدة، وبالأصل ليس من هوية جامدة وساكنة، وهي تتعرّض للتغيير والتبديل المستمر. المقصد هنا أن النقاش في تغيير الهوية انطلاقاً من ضرورة أن تظلّ كما هي نقاش ضعيف، ولا يؤسّس لإصلاح ديني جادّ، ولا يقارب بين الدين والثورة الشعبية التي يجب أن تنطلق من جعل الدين أمراً شخصياً أو أمراً أخلاقياً وخاصاً بالمؤمنين به، وبعيداً عن تسييس شؤون الحكم أو أهداف الثورة الشعبية، وحتى الأحوال الشخصية، يفترض أن تصبح اختيارية، مع غلبة للزواج المدني، بقانون واحد لكلّ السوريين.

لا يجد أحمد حسّون نفسه بعد إلغاء المنصب حتى شيخاً عادياً، وهو لا يستطيع أن يخطّب مجدّداً في جامع صغير، وليس له مكانة بين أهله في حلب أو ضمن المذهب السني، حيث كان شيخاً مخابراتياً بكلّ معنى الكلمة، منذ تمشيخ. هل ينتحر؟ لا. هل يصمت؟ لا، فالرجل كثير الثرثرة والتأويل الفاسد. هل يترك له النظام فسحة للإقامة في أحد الجوامع، هذا أيضاً. الآن، أنصح، أو أفتي للشيخ حسّون بأن يتخلص من كلّ طموحاته القديمة في التوزير، وسواه، وأن يلتفت إلى إدارة شؤونه المالية؛ فهذا أفضل ما يفعله، منتظراً كما كلّ السوريين أن تتغير الأحوال، وحينها ربما يُكفّر فعلاً عما اقترفت يداه منذ صار شيخاً في شبابه، أسوة بأبيه، وليس لدوره المشين بحق الإفتاء والمشيخة بعد 2011.

(كاتب سوري)

حسون في زيارة سابقة إلى طهران
(فاطمة بهرامي/ الأناضول)

لعبة اللاجئين

حسام كنفاني

تحولت معاناة المواطنين في دول العالم الثالث، خصوصاً في الوطن العربي، إلى لعبة تستخدمها الدول الغربية لتصفية حسابات سياسية. فمشهد اللاجئين المتروكين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا ليس الأول من نوعه، لكنه الأحدث في لعبة الابتزاز السياسي الذي يستخدم اللاجئين كأدوات فيه. فالرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو قام بإحضار المهاجرين إلى بلاده ثم إرسالهم إلى الحدود للانتقام من الاتحاد الأوروبي، بعدما رفض التكتل الاعتراف بالانتخابات الرئاسية في بيلاروسيا، والتي جرت العام الماضي.

ابتزاز سياسي ما لبث أن تحوّل إلى أزمة إنسانية كبيرة، وسط مخاوف من أن تستمر لسنوات، في ظل رفض الكثير من اللاجئين العالقين العودة إلى بلادهم. إذ يفضّلون البقاء في العراء، وفي درجات حرارة منخفضة جداً، على مواجهة الحروب والأزمات في أوطانهم. لوكاشينكو يدرك حالة اليأس التي يعيش فيها المواطنون في العديد من الدول العربية، خصوصاً من العراق وسورية واليمن، ففتح لهم الحدود وسهّل وصولهم إلى بيلاروسيا تحت ستار السياحة. ولم يجتهد الرئيس البيلاروسي في إخفاء أهدافه، فالإعلانات الممولة التي كانت تحث المواطنين في دول العالم الثالث على الذهاب إلى بيلاروسيا، كانت تشير بوضوح إلى أن البلاد هي أسهل طريقة للوصول إلى أوروبا.

ما يفعله لوكاشينكو اليوم ليس جديداً، بل سبقه إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في فبراير من العام الماضي، في محاولة للضغط على الاتحاد الأوروبي. عندما أعلنت أنقرة أنها لن توقف اللاجئين الذين يحاولون عبور حدودها إلى أوروبا. وبالفعل، حينها توجه آلاف اللاجئين، ليس فقط من داخل تركيا، بل من العديد من الدول الأخرى، على غرار ما هو حاصل اليوم في بيلاروسيا، إلى الحدود التركية اليونانية، ونجح 1200 شخص منهم في الوصول إلى جزر ليسبوس وخيوس وساموس، فيما رصدت منظمة الهجرة الدولية ما لا يقل عن 13 ألف شخص يتجمعون على الحدود.

لعبة اللاجئين هذه استخدم

العالقون على حدود بولندا... أي درس؟

راتب شعبو

يمكن لحالة العالقين على الحدود البيلاروسية البولندية أن تفيد في فهم العالم واتجاه حركته. يقدّر عددهم بحوالي أربعة آلاف حالم باللجوء إلى أوروبا، من مختلف الجنسيات، وإن كانت غالبيتهم من الكرد والعرب (سوريين وعراقيين). ويقال إن هناك حوالي عشرة آلاف آخرين ممن وصلوا إلى بيلاروسيا من دون أن يصلوا إلى الحدود مع بولندا بعد. سهّلت بيلاروسيا الحصول على تأشيرة (فيزا) إليها، لا لكي تبقي الناس فيها، بل كي توصلهم إلى حدود بولندا، نوعا من الضغط على الاتحاد الأوروبي، ليرفع العقوبات التي فرضها على بيلاروسيا بسبب سياساتها القمعية. ويرى الاتحاد في هذا السلوك حرباً هجينة، ويقول مسؤولون فيه إن الحرب مع روسيا (ظهيرة بيلاروسيا) لم تكن وشيكة من قبل كما هي الآن. يستنفر حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إذن، بسبب وقوف بضعة آلاف من طالبي اللجوء على حدوده، مات منهم أكثر من عشرة أشخاص بسبب البرد.

لا حاجة للقول إن هؤلاء القادمين إلى بيلاروسيا لم يأتوا إليها إلا بوصفها بوابة للعبور إلى بولندا، ومنها إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي. ويمثل هؤلاء اليائسون الحالمون، والآلاف غيرهم ممن يحاولون عبور الحدود إلى أوروبا من كل مكان ممكن، عشرات الملايين من أبناء بلدانهم، ممن يحلمون ليل نهار بالفرار من بلدانهم إلى دول الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص إلى دول أوروبا ووسطها وغربها. شعوبٌ كاملة أحالها تحالف قذر يجمع التسلط مع الفساد مع الجريمة المنظمة في بلدانها، إلى كتل بشرية فقيرة مهانة بائسة، تسعى إلى الخلاص من تحت سيطرة هذا التحالف الصلب الذي يستعمر الدولة، تحالف ارتدّ عليها بمزيد من التسلط والإجرام، حين حاولت رفعه قليلاً عن كاهلها، فلم يبق لها سوى الفرار أملاً. العالقون على حدود بولندا يديرون ظهورهم إلى بلدانهم ويستقبلون أوروبا التي لا تستقبلهم. ومع ذلك، يسمّون حطام أرواحهم «قافلة الأمل». ليس أملاً بشيء أكثر من حدود معقولة من الحياة الكريمة.

مع الأخذ في الاعتبار نواقص الديموقراطية الأوروبية وخللها الداخلي أو «أعداءها الحميمين»، بحسب تعبير تزفيتان تودوروف، وما تكشفه الصحافة الاستقصائية الأوروبية من فساد وتمييز وتجاوز للقانون... إلخ، فإن شروط الحياة في البلدان الأوروبية تبقى متقدمةً قياساً على العالم كله، من شتى نواحي الحياة، وفي مقدمتها الحريات السياسية والفردية وسياسات الضمان الاجتماعي. لقيم حقوق الإنسان في هذه البلدان وزن معتبر، لأنها تدخل في تكوين الوعي العام الذي يحوز وزنا بدوره لأنه يساهم في اختيار السلطة السياسية. هذا الواقع «الإنساني» مفقود أو شبه مفقود في معظم العالم خارج البلدان الأوروبية، وهو ما يجعل من هذه الأخيرة مقصد اللجوء الأول في العالم.

بسبب جاذبيتها، تنشغل البلدان الأوروبية بمعالجة مشكلة الهجرة إليها، وتنفق الكثير في سبيل صد سيول المهاجرين، وفي هذا الانشغال تتم إدارة الظهر لكل القيم الإنسانية التي تشدّ الناس أصلاً إلى هذه البلدان. تقوم الدول الأوروبية بدعم ديكتاتوريي بلدان العبور في أفريقيا لصد موجات المهاجرين، ومنعهم من الوصول إلى البحر المتوسط، ويجري رهن تقديم المساعدات للدول بسياستها تجاه الهجرة، هذا إضافة إلى دعم مليشيات وتحويلها إلى خفر سواحل. وهكذا بدلاً من خوض غمار السفر بالبحر نحو حلمهم، يجد الحالمون أنفسهم في سجونٍ تشبه معسكرات الاعتقال، معرّضين لكلّ صنوف الإذلال والاستغلال إلى حد العبودية، بمباركة أوروبية.

في الداخل الأوروبي، تتآكل القيم الديمقراطية تحت ضغط الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن التنافس العالمي، ويكسب الميل القومي الانغلاقي زخماً قوياً ويجد تعبيره الأبرز في قضية الهجرة، فيصل الأمر إلى حد المطالبة ببناء جدران تعزل الاتحاد الأوروبي عن خارجه، كما تُفكّر بولندا اليوم إزاء مشكلة العالقين على حدودها مع بيلاروسيا. «العالم الحر» يغلق حدوده في وجه الخارج القادم إليه، فيما كان السوفييت يغلقون حدودهم في وجه شعوبهم بغرض منعهم من التواصل مع «العالم الحر». وفي الحالتين، لا يبقى الداخل معزولاً عن سياسة الإغلاق أو الانعزال التي لا بد أن تنعكس في انقساماتٍ داخلية، ولا بد أن تحتضن بروز تياراتٍ سياسيةٍ يمكن أن تقوّض البناء السياسي الذي يُراد حمايته ببناء الأسوار العازلة

> شعوبٌ أحالها تحالف قذر يجمع التسلط مع الفساد مع الجريمة المنظمة في بلدانها، إلى كتل بشرية فقيرة مهانة

من حوله. صحيحٌ أن أوروبا لا يمكنها أن تستوعب كل الراغبين في الهجرة إليها، ولكن الصحيح أيضاً أن سياسة الاتحاد الأوروبي مع الواصلين إلى حدوده مؤشّر على بداية أفول النموذج الأوروبي، وهذا يعني خسارة عالمية كبرى. انتهاك حقوق الإنسان لحماية حقوق الإنسان، التخلي عن القيم لحماية القيم، هذا ما يمكن أن يصف الموقف الأوروبي حيال اليائسين ممن يغامرون بحياتهم لدخول البلدان الأوروبية، أو الموقف الأوروبي المساند لأنظمة ديكتاتورية متعاونة في موضوع الهجرة.

الموقف من قضية الهجرة يشكل اليوم في أوروبا برنامجا انتخابيا كاملا، يعادل، وربما يتفوق على، قضية الطاقة والمناخ والصحة والقدرة الشرائية... إلخ، ولاسيما حين يتم ربط موضوع الهجرة بالأمن والهوية و«صراع الحضارات». أحد أقطاب اليمين المتطرّف الفرنسي (وهو من أصول إيطالية) يسمّي محاولة المهاجرين، أو المهجّرين بالأحرى، دخول بولونيا «غزواً»، وآخر يصرّح بأنه يفضل أن يموت هؤلاء العالقون على الحدود من البرد على أن يدخلوا الاتحاد الأوروبي.

أسوأ النزعات السياسية في أوروبا تجتمع في هذا النزوع الديموقراطي القومي الانغلاقي والضيق الأفق الذي يغذي الخوف من آخر لا يكفّ عن التكاثر، من الآخر الذي خارج الحدود الأوروبية، إلى الآخر الأوروبي، إلى الآخر المختلف المنبت في البلد نفسه، وصولاً إلى الآخر المختلف في العقيدة والرأي السياسي، مسارٌ ينتهي إلى خنق القيم التي يظن أو يزعم أنه يدافع عنها. كما تهيأ لأسوأ النزعات السياسية الأوروبية وأكثرها كارثية أن تصعد على ذراع «اشتراكي قومي»، في النصف الأول من القرن العشرين، كذلك تبدو «الديموقراطية القومية» اليوم حاضنة دافئة لمثل هذه النزوعات التي تشتدّ اليوم في كل أوروبا، وتحرف كامل المشهد السياسي الأوروبي إلى اليمين.

لن يكفّ الناس من كل مكان عن محاولة الوصول إلى أوروبا، ولن تجد هذه من وسيلة سوى مزيد من «الهمجية» لتحصين نفسها. إما أن ننجو في العدل معاً أو نغرق في البؤس معاً، هذا هو الدرس.

(كاتب سوري في فرنسا)

في سرديات تأجيل قمة تونس للفرنكوفونية

محمد أحمد القابسي

اتهم الرئيس التونسي، قيس سعيّد، الرئيس الأسبق، منصف المرزوقي، بأنه كان وراء إحباط انعقاد القمة الفرنكوفونية في جزيرة جربة التونسية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، مقرراً سحب جوازه الدبلوماسي، ليأمر وزيرة العدل بإحالة المرزوقي على القضاء، محدّداً لها الأسباب والفصل القانوني الذي عليها أن تعتمده من خطاب بثّ على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية. إثر ذلك، أعلن مكتب الاتصال في المحكمة الابتدائية بتونس، يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، أن قاضي التحقيق أصدر بطاقة جلب في شأن السيد منصف المرزوقي. واعتُبر هذا الإجراء مشيناً، بل يصل إلى درجة فضيحة دولة، مع ما صاحب ذلك من حملات تشويه وتخوين واتهام بأنه أحبط انعقاد قمة الفرنكوفونية، والدفع باتجاه تلفيق اتهامه بالتآمر على أمن الدولة. ولا يزال ما صنعه قيس سعيّد ضد المرزوقي مثار جدل حادّ، يراكم في أغلبه نزوع سعيّد إلى التفرّد بالسلطة وقد أمسك بكل مكوناتها بين يديه، ما زاد الطين بلة في دوائر معارضيه والرافضين إجراءات 25 يوليو/تموز الماضي، والذين اعتبروا الأمر الرئاسي 117 «تكريساً لنظام سلطوي وسعياً إلى الانفراد بالحكم».

وبالعودة إلى السرديات المخاتلة والخفية لتأجيل انعقاد القمة الفرنكوفونية، والتي أنزلها سعيّد في خانة «نظرية المؤامرة»، فإن ما كشفه جدل تأجيل القمة من الحيثيات الخفية وراء التأجيل أو الإلغاء أصلاً، جدل ما زال حاضراً في الفضاء العام ووسائل التواصل، ما جعل رموزاً حقوقية وثقافية وأكاديمية تسهم في هذا الجدل الذي مكّن من التوقف عند المرتكزات الأساسية والحقيقية لتأجيل القمة في مدارات سياسية ولغوية، بعيدة كلّ البعد عما ذهب إليه سعيّد اتهاماً للمرزوقي بتأجيلها. وبالعودة إلى وثائق منظمة الفرنكوفونية وأدبيات وزارة الخارجية التونسية يمكن إثبات ما يلي:

بدأت القصة زمنياً بمناسبة الذكرى الخمسين لميلاد المنظمة العلمية للفرنكوفونية، حين تقرّر عقد القمة في تونس سنة 2020، واتخذ القرار في القمة رقم 17 المنعقدة في العام 2018 في يريفان (أرمينيا)، ولكن ظروف جائحة كورونا دفعت إلى تأجيلها مرتين، قبل أن يتقرر انعقادها في جزيرة جربة جنوب البلاد التونسية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

وقد أثار هذا القرار جدلاً بشأن مدى «معقولية» عقد القمة في الظروف السياسية والاقتصادية والصحية التي تعرفها تونس. وعن حيثيات الضغوط التي تمارسها فرنسا والمنظمة الفرنكوفونية وضغوطها لعدم تأجيلها مرة أخرى، وسد الطريق أمام إمكانية الاعتذار عن إقامتها أصلاً، خصوصاً بعدما تبين أنّ وزارة الخارجية التونسية تحتاج 7,4 ملايين يورو لبدء الأشغال الفعلية لاستقبال القمة، وهو ما يجعل المهمة مستحيلة، في وضع أصبحت الدولة فيه شبه عاجزة عن توفير رواتب موظفيها للأشهر المقبلة، إضافة إلى غموض الوضع السياسي جرّاء الأزمة التي فجّرتها إجراءات رئيس الجمهورية (تجميد البرلمان، إعفاء الحكومة، تعطيل العمل بالدستور، تجميع كل السلطات بيد رئيس الدولة، اتهامات متبادلة بالاستقواء بالأجنبي... علاوة على التطبيع مع خطاب الكراهية وتعطيل الحريات العامة...). أمام هذا الوضع، تقول مصادر عليمة إنّ رئيس الحكومة السابق، هشام المشيشي، اقترح على سعيّد، في شهر يونيو/حزيران الماضي، تأجيل عقد القمة، إلّا أنّ الأخير رفض رفضاً قطعياً المقترح، متعللاً بأنّ خصومه في الداخل والخارج قد يستغلون عدم عقدها لتوسيع معارضيه والسعي إلى تنحيته. وتثبت الوقائع التي سجّلت مداولات انعقاد القمة من عدمها في البرلمان السابق ورئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية غيابات أساسية، أولها غياب كلي لتناول الكلفة المادية المنوطة

> استحالة مشاركة 53 رئيس دولة في قمة فرنكوفونية تعقد في تونس التي تلاحق رئيسها تهم الانقلاب على الدستور

بكاهل الميزانية التونسية بخصوص انعقاد القمة على الأرض التونسية، في ظل أزمة اقتصادية خانقة، ووضع مربك للمالية العمومية. وتداول الحديث عن نادي باريس، وإمكانية الذي يمكن أن تدخله تونس، وما ينجر عن ذلك من إفلاس للدولة.

يضاف إلى ذلك عدم التوقف الواقعي والعقلاني في ما يمكن أن تجنيه الدولة التونسية على المستويين، المتوسط والبعيد، من احتضان القمة والاكتفاء بشعارات إشهارية حول تحسين صورة البلاد وجلب الاستثمار وإعادة الألق السياحي لتونس ومنتجعاتها. أما ثالثة الأثافي، وهو أمر يبدو طبيعياً في سياقات الإرباك العام للبلاد، غاب عن الجميع سؤال محوري مهم، مداره ماذا جنت تونس أصلاً من تعاونها مع المنظمة الفرنكوفونية طوال خمسين سنة في مجالات التعليم والصحة والبيئة والفلاحة و... ومقارنتها، مثلاً، بعشرية واحدة (2010 - 2020) قرّرت فيها رواندا الانسلاخ عن هيمنة المنظمة والانخراط في الكومنولث، وقبلها الكاميرون التي انفضت عنها سنة 1998 والتحقت بمنظمة الكومنولث.

ثقافياً، كشف قرار استضافة القمة عن غياب تام للنخبة الحاكمة بما أسماها عالم الاجتماع الفرنسي، لويس جان كالفي «حرب اللغات والسياسات اللغوية» في كتاب يحمل العنوان نفسه، صدر خلال العام 2005 (صدرت ترجمته العربية عام 2008). وفيه يبين رهانات السياسات اللسانية وصراعات التنوع اللساني على أرض التنافسات الجيوستراتيجية، وبوادر وعي فرنسي بتراجع اللغة الفرنسية، وضرورة تدخّل الدولة والسياسة لرفد مكانة اللغة حيال مؤشّرات أزمة أمام غزو اللغة الإنكليزية الفضاء العام في العالم.

(كاتب تونسي)

الوحشية الناعمة للعالم الحديث

سمير الزبن

عدالة القضايا ليست كافية لنيل الضحايا حقوقهم من الجلاد، سواء كان هذا فرداً أو دولة. وهناك أمثلة تفقأ العين على الضحايا الممنوعين من الوصول إلى حقوقهم في كلّ العالم. وتعطي النظرة السريعة على تاريخ العالم صورة قاتمة عن حجم الظلم وضحاياه الذين دفعوا ثمناً هائلاً، من أجل أن يكتب المنتصر تاريخاً يبدو مشرّفاً، لكنه يخفي في ثناياه دماء (وآلام) الضحايا الذين كانوا وقود هذه الصورة الكاذبة للتاريخ. وفي المقابل، لا يمكن الاستمرار في العيش في عالم ظالم، من دون الحلم بعالم أكثر عدالة، يقترب فيه الضحايا، أفراداً وأوطاناً، من حقوقهم التي يسلبها الآخرون منهم، محلياً وخارجياً. نعم، العدالة حلم البشرية الذي لا ينضب، والمسار للوصول إليها ما زال طويلاً، فحجم الظلم المنتشر في العالم اليوم أكبر مما يمكن احتماله، لكن الذين يملكون القوة لا أحد منهم مشغول فعلاً في تحقيق العدالة وإنصاف المظلومين والضحايا، بل على العكس هم يشكلون جزءاً من آليات الظلم التي تطحن البشر في عالم اليوم في كل مكان. تقول الوقائع القائمة الكثير عن الظلم والوحشية التي تحاصرنا، تلك الوحشية التي ينقل الإعلام اليوم جزءاً طفيفاً منها، على الرغم من كلّ العلانية التي نعيشها، بفضل الإعلام الحديث، أعتقد أنّ المخفي أعظم، وما نراه من ظلم ووحشية ما هو سوى قمة جبل الظلم والوحشية الذي يعيشه عالم اليوم.

يعلمنا وباء كورونا كم هو أناني العالم الذي نعيش فيه، ليس بشأن العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بل حتى بين الدول الغنية ذاتها التي وجدت في الفيروس تهديداً لها، ولم تتورّع دول أوروبية عن سرقة معدّات طبية تعود إلى دول أخرى، كانت قد توقفت في مطاراتها. واليوم الفرق المرعب في أعداد من تلقوا اللقاح في الدول الغنية، مقارنة بالدول الفقيرة، تشير إلى أنانية مخيفة، تصل إلى حد الوحشية، تعبر عنها هذه الدول، في الحديث عن جرعة لقاح ثالثة لمواطنيها، في وقتٍ يهدّد الفيروس مئات ملايين الأشخاص في البلدان الفقيرة، والذين ينتمون لما تسمى «المجموعة الخطرة» أي الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، هذا الفيروس قادر على قتلهم إذا لم يتلقوا اللقاح. من يُسائل هذه السياسات؟ لقد باتت اللامبالاة سياسة دولية للدول الأكثر ثراء، ليس بشأن فيروس كورونا فحسب، بل حتى القضايا التي اعتبرتها هذه الدول المشكلة الرئيسية، في ما بعد انهيار الدول الاشتراكية أيضاً، مشكلة الإرهاب. فقيمة ضحايا الإرهاب ليست واحدة، فأيّ من الدول التي ذكرناها، لا تتأثر إذا قتل هؤلاء الإرهابيون مئات بل آلاف الأفغان أو السوريين أو العراقيين، أو غيرهم من الشعوب الأخرى، أما أن يُقتل أميركي أو فرنسي بيد هؤلاء، حتى لو كان هذا القتل، خارج بلده، تصبح القضية أكبر بما لا يقاس. وكأنّ المسموح للإرهاب المسّ بمواطنين الدول الفقيرة المساكين، ومن غير المسموح المسّ بالمواطنين الغربيين، فلهؤلاء قيمة مختلفة عن الآخرين. طبعاً، المثال للمقارنة فقط، وأنا أعتقد أنّ كلّ قتل هو قتل مطلق، جريمة مطلقة لا يمكن التسامح بها، ولا تدافع هذه المقالة عن أيّ قتل من أيّ نوع. حياة البشر محرّمة على المسّ مهما كان لون البشر، أو جنسهم، أو انتماؤهم.

يشرح بول دوموشيل، في كتابه «التضحية غير المجدية» أنّه يمكن النظر إلى نظريات العدالة الاجتماعية على أنها تعبيرات معقدة لإرادة التضامن الداخلي الشامل التي تضفي الشرعية على ذاتها عن طريق رفض العنف، بوصفه سلوكاً تُرك «للأعداء» الذين يعيشون في الخارج، على الجانب الآخر من الستار الحديدي. وتهدف العدالة الاجتماعية إلى استعادة مثاليات المساواة والرفاهية التي تشتمل عليها المطالبات الاجتماعية الماضية، وبنزع سلاحها بالمعنى الحرفي،

> شكلت سورية عنواناً لسقوط السرديات الغربية الكبرى عن حقوق الإنسان التي تبين أنّها أداة سياسية

من دون جعلها واهنة. ونضيف هنا أنّ هذه الآلية داخلية، أي أنّها تقف عند حدود الدولة المعنية، ولا تتجاوزها إلى مواطنين آخرين ينتمون إلى دول أخرى. وإحدى الفرضيات الأساسية للكتاب تقول إنّ المؤسسات السياسية الحديثة تنبثق عن تحول قواعد التضامن المتبادل التي تبني العلاقات بين الفاعلين، وتقول أيضاً إنّه لا يمكن فصل التضامن عن العداء. تاريخياً، نجد أنّ قواعد التضامن المختلفة تتلاءم دائماً مع أشكال العداء المختلفة. يحاجج الكتاب أنّ العقل، باعتباره «وجهًا آخر للعنف» لا يمكنه الوجود إلّا داخل حيز أرسى سلامة احتكار العنف الشرعي. لكنّ هذا الاحتكار للعنف الداخلي، بوصفه آلية ديمقراطية لممارسة الحكم، يقف عند الحدود أيضاً، ويتم تصدير هذا العنف إلى الخارج، كآلية انتقامية، وللتنفيس عن غضب شعبي، ولو كان هذا العنف مجانياً، ويعاقب من ليس له علاقة بالفعل الأساسي الذي أثار هذا الغضب الشعبي. والمثال الفاجع في هذا السياق هو الغزو الأميركي للعراق بعد أحداث «11 سبتمبر». لم تكتفِ إدارة بوش الابن بغزو أفغانستان للرد على هذه العملية، لأنّ العملية لم تستطع تنفيس الغضب في الشارع الأميركي، فالهدف كان أصغر من المهمة، فكان البحث عن هدف آخر، واختلاق روابط واهية بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، لا أساس لها من أجل غزو العراق وتدميره. وبالنظر إلى تاريخ المنطقة، نجد أنّ قضايا عادلة كانت ضحية تقاطعات وصراعات ومصالح إقليمية ودولية. وقد كانت القضايا الوطنية والقضايا المحلية على السواء ضحية هذه التقاطعات، فكان الفلسطينيون والأكراد من أكبر ضحايا هذه التقاطعات.

(كاتب فلسطيني في السويد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads